المسؤولية الجزائية المترتبة على هدر المال العام

إعداد

قصي فايز محمد الدروبي

إشراف

الأستاذ الدكتور منير محمد العفيشات

جامعة الزيتونة الأردنية , 2024

الملخص

تناولت الدراسة المسؤولية الجزائية المترتبة جريمة هدر المال العام , وبيان مفهومها ووسائل مكافحتها والآثار التي قد تنتج عنها , كما بينت الدراسة حدود ونطاق المسؤولية الجزائية الناشئة عن جريمة هدر المال العام وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها , واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تناول الأحكام الموضوعية والإجرائية التي تخص هذه الجريمة , وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : أن مصطلح تبديد أشمل وأوسع من مصطلح هدر , ذلك أنه يشمل الإسراف والإهمال الذي يؤدي الى ضياع الموارد بطرق متعددة , بينما مصطلح هدر يستخدم بشكل أكثر تحديداً للدلالة على الضياع بلا منفعة , وتوصلت الدراسة كذلك الى أن المشرع الأردني جعل من التكرار في جريمة هدر المال العام ظرفاً مشدداً للعقاب , وخلصت الدراسة على عدة توصيات أهمها : منح العناية الفائقة للجانب الأخلاقي والسلوكي للعاملين في القطاع العام والعمل على تعزيز الحوافز لكل من تثبت نزاهته وكفاءته وذلك ليكون قدوة لجميع العاملين في القطاع العام , وأوصت الدراسة المشرع الأردني بيحدد العقوبة في جريمة هدر المال العام بمقدار الهدر ، بأن تكون العقوبة الحبس إن كان الهدر جسيماً ، والحبس أو الغرامة إذا كان الهدر غير جسيم.

الكلمات المفتاحية : الهدر , المال العام , الموظف العام.